المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
الوزير
1س 3

26 يناير 2017

من وزير العدل والحريات

إلى السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

والسادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: التجارب الحسنة لخلايا التكفل بالنساء والأطفال.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

في أطار الاهتمام الخاص الذي توليه هذه الوزارة لقضايا المرأة والطفل، استجابة للمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة، وفي إطار مجهوداتها لتعزيز دور خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم، ونظرا للإشعاع الذي حققته هذه الخلايا على الصعيد الوطني والدولي من خلال دورها في تسهيل ولوج الفئات المعنية بها إلى العدالة.

واستشرافا لمقتضيات مشروعي القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية التي ستمأسس الموقع القانوني لخلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم ودورها في معالجة قضايا النساء والأطفال وقضايا الاتجار بالبشر، وكذا دور الموظفين المكلفين بمهام المساعدة الاجتماعية في هذا السياق.

وعلى إثر تنظيم وزارة العدل والحريات أيام 7 و8 و9 دجنبر 2016 للمؤتمر الوطني الأول حول دور المساعدة الاجتماعية. وما تمخض عن أشغاله من خلاصات وتوصيات وما تم تسجيله من تجارب ومبادرات حسنة لخلايا التكفل بالنساء والأطفال ببعض المحاكم، تم تقديمها في المؤتمر.
ونذكر من بين هذه الممارسات على سبيل المثال لا الحصر:

- تجربة المحكمة الابتدائية بطنجة للتصدي للتقاعس عن تسجيل الأطفال بسجلات الحالة المدنية.
- تجربة المحكمة الابتدائية بوزارات في التصدي للهدر المدرسي. تجربة المحكمة الابتدائية بالجديدة في تنسيق مشروع إحداث مركز الحماية الطفولة.
- تجربة المحكمة الابتدائية بأكادير في تنسيق مشروع العمل بالأسر المستقبلة كبديل للإيداع في المؤسسات بالنسبة للأطفال في وضعية صعبة.

ورغبة في تقصي وتجميع كل الممارسات الجيدة للخلايا المذكورة قصد تعميم الفائدة منها في الحفاظ على حقوق المرأة والطفل، سواء من حيث سبل معالجة قضاياهم بالمحكمة

وتسهيل ولوجهم إلى العدالة أو من حيث التنسيق مع الفاعلين في المجال لتحقيق تكفل ناجع بالنساء ضحايا العنف والأطفال في مختلف الوضعيات سواء الأطفال الضحايا أو الأطفال في وضعية صعبة أو مخالفة للقانون، أو من حيث المجهودات المبذولة لتفعيل المقاربة الوقائية كذلك.

أهيب بكم العمل على موافاة هذه الوزارة ببطاقة حول دور خلية التكفل بالنساء والأطفال لديكم سواء دورها القضائي الصرف أو دورها من خلال التنسيق

مع باقي الفاعلين المعنيين الحكوميين منهم أو ممثلي المجتمع المدني، وحول ما حققته أو سعت إليه هذه الخلايا من مشاريع أو مبادرات يمكن اعتبارها ممارسات جيدة أو نموذجية.

طالبا منكم موافاتي بالمطلوب في أجل أقصاه 15 فبراير 2017. **والسلام.**

مدير الشؤون الجنائية والعفو
محمدعبد النباوي.